



## **الفصل الرابع**

### **مسارات**

### **العدوان والمقاومة والتسوية السلمية**



## مسارات العدوان والمقاومة والتسوية السلمية

**مقدمة** استمر الاحتلال الإسرائيلي في عدوانه على الشعب الفلسطيني، في الوقت الذي تصاعدت فيه أعمال المقاومة في فلسطين المحتلة. وكانت معركة "سيف القدس" في أيار/ مايو 2021 ذروة العمل الفلسطيني المقاوم خلال الفترة التي يغطيها التقرير. كما تصاعدت أعمال المقاومة في الضفة الغربية. وتابع تنسيق السلطة الفلسطينية الأمني مع الاحتلال دوره المعوّق للمقاومة في الضفة، باستثناء فترة انقطاع بنحو ستة أشهر. ومن جهة أخرى، فإن مسار التسوية السلمية ظلّ في حالة تعطل، مترافقاً مع الفشل العملي لحل الدولتين، وسعي دولة الاحتلال لفرض تصوراتها للمسار النهائي للتسوية على الأرض.

**أولاً: العدوان الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية** تابع الكيان الإسرائيلي في سنتي 2020 و2021 احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني الذي واصل مقاومته. ففي الضفة الغربية، وبالرغم من التنسيق الأمني بين أجهزة الأمن في السلطة الفلسطينية وجيش الاحتلال الإسرائيلي، تزايدت العمليات الفردية، كما استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شهد العمل المقاوم الفلسطيني تطوّراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك، والتي تجلّت في العملية التي أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم "سيف القدس"، وأطلق عليها إسرائيلياً عملية "حارس الأسوار Defensive Shield"، خلال أيار/ مايو 2021، والتي قادتها حركة حماس، ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية. ونتيجة لهذه العملية، فقد شهد قطاع غزة ارتفاعاً حاداً في عمليات إطلاق الصواريخ الفلسطينية في سنة 2021 باتجاه البلدات والمدن الإسرائيلية في فلسطين المحتلة سنة 1948؛ فقد تم إطلاق 4,575 صاروخاً في سنة 2021، معظمها في معركة سيف القدس (4,500 صاروخ)، مقابل إطلاق 197 قذيفة صاروخية وهاون خلال سنة 2020، وذلك حسب معطيات جهاز الأمن العام (الشاباك)<sup>1</sup>. كذلك استمرت "إسرائيل" في سنتي 2020 و2021 بإغلاقها لمعابر قطاع غزة وتشيديها للحصار.

وإذا كانت سنة 2020 قد شهدت انخفاضاً في عمليات المقاومة عن سنة 2019، فإن سنة 2021 قد شهدت ارتفاعاً كبيراً؛ فقد سجّل جهاز الشاباك 1,513 عملاً مقاوماً "هجمات Attacks" في سنة 2020 مقابل 4,386 عملاً مقاوماً سجّل خلال سنة 2021 في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس، وقطاع غزة، وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948. وبذلك يكون المعدل الشهري

لأعمال المقاومة خلال سنة 2021 نحو ثلاثة أضعاف معدل مثلتها سنة 2020. فقد سجّل الشاباك 912 عملاً مقاوماً في الضفة الغربية (ما عدا القدس) في سنة 2020 مقابل 1,539 عملاً سجّل خلال سنة 2021، وسجّل 336 عملاً مقاوماً في شرقي القدس وداخل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 في سنة 2020، مقابل 524 عملاً سجّل خلال سنة 2021. وتجدر الإشارة إلى أن معظم أعمال المقاومة المسجلة سنة 2021 في الضفة الغربية هي رمي زجاجات حارقة 1,516، كما تم تسجيل 245 عملية إضرار نيران، و142 عبوة أنبوبية، و93 عملية إطلاق نار من سلاح خفيف، و8 عمليات دعس... وغيرها. لكن الرقم يظل مؤشراً على تصاعد روح المقاومة في بيئة أمنية صعبة ومعقدة تجري فيها مطاردة المقاومة بشكل منهجي منظم منذ سنوات طويلة وبتنسيق كامل بين السلطة الفلسطينية والاحتلال. وفي قطاع غزة سجّل الشاباك 265 عملاً مقاوماً في سنة 2020 مقابل 2,323 عملاً سجّل خلال سنة 2021، وكانت معظم أعمال المقاومة المسجلة سنة 2021 في قطاع غزة؛ إطلاق قذائف صاروخية (معظمها في معركة سيف القدس) 2,256 عملية، و37 عملية إضرار نيران، و11 عملية إطلاق نار من سلاح خفيف. مع الإشارة إلى أن تقارير الشاباك تحصي العمليات التي تنطلق من سيناء المصرية مع قطاع غزة، وهي على كل حال قليلة جداً بالقياس مع ما ينطلق من قطاع غزة.<sup>2</sup>

جدول 4/1: توزيع أماكن عمليات المقاومة الفلسطينية 2020-2021، حسب تقرير الشاباك<sup>3</sup>

السنة	الضفة الغربية (ما عدا القدس)	فلسطين المحتلة سنة 1948 وشرقي القدس*	قطاع غزة**	المجموع
2020	912	336	265	1,513
2021	1,539	524	2,323	4,386
المجموع	2,451	860	2,588	5,899

\* ذكرت تقارير جهاز الشاباك الإسرائيلي عمليات شرقي القدس مع الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948.  
\*\* بما فيها سيناء.

ويبدو أن ثمة اختلاف في التقارير الإسرائيلية نفسها حول أعداد أعمال المقاومة وطريقة تصنيفها؛ وخصوصاً تلك المرتبطة بالمقاومة الشعبية. فمثلاً نقل معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي (INSS) The Institute for National Security Studies وصحيفة الجيروزاليم بوست The Jerusalem Post بيانات صادرة عن جيش الاحتلال تشير إلى أن عدد عمليات إلقاء الحجارة سنة 2021 قد بلغت 5,532 حادثة؛ بينما يقول تقرير الشاباك أن حوادث إلقاء الحجارة كانت 10 فقط.

من جهة أخرى، فإن التقرير الإعلامي لحركة حماس في الضفة الغربية، يذكر أن أعمال المقاومة في الضفة بما فيها شرقي القدس قد بلغت 10,850 عملاً مقاوماً في سنة 2021، من بينها 441 عملية مؤثرة (مسلحة). ويشير إلى أن العمليات المؤثرة تضاعفت أربع مرات عن مثيلتها في السنة السابقة؛ بينما مثل إجمالي العمليات بما فيها المقاومة الشعبية ضعف عمليات المقاومة في سنة 2020.<sup>4</sup>

جدول 4/2: تطور أعمال المقاومة في الضفة الغربية 2018-2021، حسب تقرير حماس<sup>5</sup>

السنة	2018	2019	2020	2021
أعمال المقاومة الشعبية*	5,930	5,236	5,433	10,409
عمليات مؤثرة**	187	167	97	441
المجموع	6,117	5,402	5,530	10,850

\* وتشمل المواجهات، وإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، والإضرابات، والتظاهرات...  
\*\* وتشمل عمليات إطلاق النار، والطعن، والدعس...

جدول 4/3: تطور طبيعة أعمال المقاومة المؤثرة 2018-2021، حسب تقرير حماس<sup>6</sup>

السنة	2018	2019	2020	2021
عمليات إطلاق النار	51	38	29	191
عمليات الطعن أو محاولات الطعن	39	30	27	41
عمليات الدعس أو محاولات الدعس	22	11	11	21
عمليات زرع عبوات ناسفة أو إلقائها	74	87	30	55
حرق منشآت وآليات وأماكن عسكرية	1	-	-	112
إسقاط طائرة درون Drone	-	-	-	3
غيرها	-	1	-	18
المجموع	187	167	97	441

وقد تسبب التنسيق الأمني في الضفة الغربية، على الرغم من توقّفه لنحو ستة أشهر (أيار/مايو - تشرين الثاني/نوفمبر 2020) في كشف العديد من خلايا المقاومة، وإحباط الكثير من عمليات المقاومة.

وأشارت مصادر أمنية وعسكرية إسرائيلية عديدة، إلى أن التنسيق الأمني، الذي شهد تنامياً كبيراً خلال رئاسة محمود عباس للسلطة الفلسطينية، يساعد كثيراً في القضاء على البنى التنظيمية لحركة حماس في الضفة الغربية، ويحول دون تطور عمليات المقاومة الفلسطينية بالضفة.<sup>7</sup> وذكرت صحيفة النيويورك تايمز، في تقرير لها، إلى أن مهمة عناصر الشرطة الفلسطينية صعبة؛ فهم يواجهون اتهامات بالعمالة لأنهم يقومون بالأعمال القذرة نيابة عن "إسرائيل"، وفي المقابل يتعامل معهم الإسرائيليون بقسوة وقلة احترام.<sup>8</sup>

ورأت الفصائل الفلسطينية في إعلان السلطة في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 عودة التنسيق الأمني، بعد توقيفه لنحو ستة أشهر، "مزيداً من الارتهان للهيمنة الصهيون-أمريكية، وإعادة تسويق الوهم"، و"طعنة لآمال شعبنا في تحقيق وحدة حقيقية"، وطعنة للجهود الوطنية لبناء شراكة وطنية لمواجهة الاحتلال وقراره المتعلق بضمّ الضفة الغربية و"صفقة القرن" والتطبيع.<sup>9</sup> علماً أن قيادة السلطة الفلسطينية حرصت على توضيح أنّ وقف التنسيق الأمني لا يعني الكفّ عن "مكافحة الإرهاب"؛ فقد ذكرت هيئة البث الإسرائيلي (مكان) أن السلطة الفلسطينية شددت، في رسالة رسمية إلى الحكومة الإسرائيلية، على أنها "غير معنّية بالفوضى والعنف، ولن تسمح بخرق النظام العام وسيادة القانون على أراضيها"، حتى في ظلّ القرار بوقف التنسيق الأمني؛ وهو ما أكدّه أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير صائب عريقات، والناطق باسم رئاسة السلطة الفلسطينية نبيل أبو ردينة.<sup>10</sup>

كذلك أكدّ المفوض السياسي الفلسطيني العام والناطق بلسان المؤسسة الأمنية عدنان الضميري، تعليقاً عن إحباط أجهزة الأمن الفلسطينية لعملية كانت تستهدف جنود الاحتلال في ضواحي جنين في حزيران/ يونيو 2020، أن "الدولة الفلسطينية في توقيع على اتفاقيات دولية ضدّ الإرهاب، ونحن لا نخشى ذلك؛ ونعتبر أنفسنا جزءاً من المنظومة الدولية والعربية في مواجهة الإرهاب".<sup>11</sup> وفي السياق نفسه، أكد محافظ جنين اللواء أكرم الرجوب على أن التنسيق الأمني مع الجانب الإسرائيلي مستمر ويتطور، مشدداً على أن السلطة الفلسطينية لن تسمح بوجود السلاح الذي يسمى بسلاح المقاومة، لأن هذا السلاح يضر بالعلاقة مع "إسرائيل".<sup>12</sup>

شدد وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، بدوره، خلال لقاء مع القناة 12 العامة الإسرائيلية، على أن "90% من العلاقات مع السلطة الفلسطينية تتعلّق بالتنسيق الأمني".<sup>13</sup> وشددّ الجنرال الإسرائيلي موشيه إعاد Moshe Elad على أنّ "التنسيق مستمر منذ سنة 1995، ولم ينقطع يوماً، ولم يوقف. وحينما يُعلن عن توقيف التنسيق من السلطة الفلسطينية يجب أن نسأل أنفسنا ما معنى ذلك؟". وأضاف إعاد قائلاً: "التنسيق موجود على مدار 24 ساعة بين الضباط من الجانبين، فحينما نسمع إعلاناً من السلطة يكون إعلاناً سياسياً، وليس له أي جذور على الأرض".<sup>14</sup>



## 1. قطاع غزة ما بين العدوان والتهديّة:

شهدت سنتا 2020 و2021 العديد من جولات القتال والتصعيد ما بين قصير استمر لساعات، وطويل استمر لـ 12 يوماً، في قطاع غزة، شهد خلالها القطاع 4,772 عملية إطلاق للقذائف الصاروخية والهاون، مما أدى إلى مقتل 17 إسرائيلياً، وإصابة العشرات، وذلك حسب معطيات جهاز الشاباك الإسرائيلي،<sup>15</sup> ولكن أبرز تلك الجولات كانت معركة سيف القدس.

وبخلاف المواجهات الثلاث الكبرى التي خاضتها المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة خلال السنوات 2008، و2012، و2014، بادرت المقاومة هذه المرة بالتصعيد العسكري، رداً على انتهاكات الاحتلال للمسجد الأقصى، ومحاولات إخلاء حي الشيخ جراح في القدس من أهله الفلسطينيين. وقد مهد ذلك لترسيخ عدد من المعادلات، أبرزها:<sup>16</sup>

أ. أن مهمة المقاومة في قطاع غزة، ودوافع استخدام سلاحها، لم تعد مقصورة على القطاع، وما حصل أن سلاح غزة تدخل نصرته للقدس والأقصى والشيخ جراح، وهو تطور جديد.

ب. تثبيت الحق الفلسطيني في القدس، وتفنيد رواية الاحتلال بأحقية في تهويد القدس وأحيائها.

ج. أن المقاومة هي التي بادرت هذه المرة، ولم تتدخل فقط لردّ عدوان مباشر عليها من منطلقات دفاعية. وإن متغيراً من هذا النوع له تداعيات مهمة على الصراع، فهو يعبر عن الجرأة التي باتت تتمتع بها المقاومة، والتي تصدر عن ثقة بالنفس والإمكانات، وتعيد التذكير بأسس القضية وجوهرها، بأن "إسرائيل" وإن لم تهاجم غزة فهي ما زالت محتلة وظالمة وعنصرية، وهو ما يجعل المقاومة واجباً وليس حقاً فقط.

د. ترسيخ معادلة قصف تل أبيب مقابل استهداف المدنيين في قطاع غزة بمئات الصواريخ.

هـ. دخول كل الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948 تحت مرمى نيران المقاومة الفلسطينية، باستهداف مطار رامون جنوب فلسطين، وعلى بعد نحو 220 كم من غزة، بصاروخ عياش 250، بمدى أكبر من 250 كم؛ والذي شكّل مفاجأة للجيش الإسرائيلي، وسلاح الجو الذي كان يعتقد أن المدى الأقصى للصواريخ التي بحوزة حماس يصل إلى 160 كم.

و. توحيد فلسطين والفلسطينيين في كل فلسطين التاريخية بما في ذلك الأراضي المحتلة سنة 1948 والشتات. وكذلك مظاهرات التضامن الواسعة في الأردن ولبنان والعالم العربي والإسلامي وبلدان العالم.

ز. عودة القضية الفلسطينية لصدارة الاهتمام العربي والإقليمي والدولي، وفي سياق تعزيز الرواية الفلسطينية وتفنيد الدعاية الإسرائيلية.



وعلى الرغم مما أدعاه الاحتلال من إنجازات، لكنه تكبّد خسائر ملموسة في تلك المواجهة؛ فقد دار النقاش خلال المواجهة وبعدها في دوائره السياسية والعسكرية والإعلامية، حول الإخفاق وعلو يد الفلسطينيين في المحصلة، بعد تلك النجاحات التي حققتها المقاومة الفلسطينية.<sup>17</sup>

فقد وجّهت كتائب القسام ضربة صاروخية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة في القدس يوم الإثنين 2021/5/10، الساعة السادسة مساءً، رداً على جرائمه وعدوانه على المدينة المقدسة، بعد أن وجّهت إنذاراً لدولة الاحتلال بسحب جنودها ومقتحمي المسجد الأقصى والشيخ جراح، والإفراج عن كافة المعتقلين في هبة القدس الأخيرة، قبل الساعة السادسة من مساء ذلك اليوم.<sup>18</sup>

وقد استمرت معركة سيف القدس حتى فجر يوم الجمعة 2021/5/21، حيث أبلغت مصر، في 2021/5/20، الفصائل الفلسطينية أنه تمّ التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل متبادل ومتزامن في قطاع غزة. فقد أعلن المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (كابينت Cabinet)، المصادقة بالإجماع، على وقف إطلاق النار في قطاع غزة، وأنه وافق على "وقف متبادل لإطلاق النار دون أي شروط"، ما يعني أن كلاً من تل أبيب وحركة حماس ستكونان في حلّ من أي التزامات ثنائية متبادلة. وأكد المستشار الإعلامي لرئيس المكتب السياسي لحماس طاهر النونو على أن المقاومة الفلسطينية سوف تلتزم بهذا الاتفاق ما التزم به الاحتلال. وهو ما أكدته كتائب القسام، حيث قال أبو عبيدة، المتحدث باسمها: "خضنا المعركة بكل شرف وإرادة واقتدار نيابة عن أمة بأكملها، والمجازر لم توقف مدّ مقاومتنا، ولم تكتم بنا دقنا وراجماتنا"، وأضاف: "استجبنا لتدخل الوساطات العربية وعلّقنا الضربة الصاروخية حتى الساعة الثانية من فجر الجمعة"، مضيفاً أن "قيادة الاحتلال أمام امتحان حقيقي وقرار الضربة الصاروخية على الطاولة حتى الثانية فجراً".<sup>19</sup>

وفي تقييم لمعركة سيف القدس، كتب الخبير العسكري في صحيفة هآرتس Haaretz الإسرائيلية عاموس هارئيل Amos Harel إن حماس حققت إنجازاً عسكرياً مهماً خلال المعركة، كشفت عبره أن ميزان القوى بدأ يتغير شيئاً ما بين الطرفين. وقال هارئيل إن تحسن المقاومة الفلسطينية الملحوظ في إطلاق النار بعيد المدى، والعدد الهائل من الصواريخ وقذائف الهاون التي أطلقتها على "إسرائيل"، كان لافتاً للنظر.<sup>20</sup>

وبحسب تقييم أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية فقد حافظت حماس، بعد إعلان اتفاق وقف إطلاق النار، على قدرتها على إطلاق أعداد كبيرة من الصواريخ على "إسرائيل"، وأن وتيرة إطلاق الصواريخ وكتافة القذائف التي سجّلت خلال التصعيد كانت الأعلى على الإطلاق، حيث أطلقت عناصر المقاومة 4,500 صاروخ وقذيفة هاون من القطاع، بحسب تقارير جهاز الشاباك الإسرائيلي، عبر منها إلى داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة 1948 نحو 3,400 صاروخ وقذيفة.<sup>21</sup> وتُشير التقديرات الإسرائيلية إلى بقاء نحو 10 آلاف صاروخ، لدى كل فصائل المقاومة،



بما في ذلك المئات من الصواريخ بعيدة المدى.<sup>22</sup> ووصف رئيس تحرير صحيفة هآرتس الإسرائيلية ألوف بن Aluf Benn المعركة بأنها أفضل وأحمق حرب تشنّها "إسرائيل"، قياساً على حرب لبنان الثانية وحروب غزة السابقة، مشدداً على أن ما حصل "فشل عسكري وديبلوماسي خطير".<sup>23</sup> وكشفت القناة الإسرائيلية الرسمية أن الجيش الإسرائيلي فشل في مخططة خلال الأيام الأولى من العدوان على غزة، والتي كان يهدف من خلالها لقتل قادة حماس.<sup>24</sup>

وبيّن توماس فريدمان Thomas Friedman، في مقال له في صحيفة النيويورك تايمز، أن الحرب في قطاع غزة كشفت ضعف "إسرائيل"، وفاقمته أمام الرأي العام العالمي. وقال فريدمان إن استخدام "إسرائيل" القوة الجوية المتقدمة، مهما كان تبريره ودقته، كان سبباً في إطلاق مجموعة صور وأشرطة فيديو في عالم منصات التواصل الاجتماعي، أشعلت حماس نقاد "إسرائيل" حول العالم، ونشطته.<sup>25</sup>

ونشرت كتائب القسام صوراً ومعلومات حول الأسلحة الجديدة التي أدخلتها للخدمة لأول مرة خلال معركة سيف القدس، ومن الأسلحة الجديدة، صاروخ أس أتش 85 أو SH85، نسبة إلى الشهيد محمد أبو شمالة، ويصل مداه 85 كم، ولديه قدرة تدميرية عالية. وأدخلت القسام طائرة شهاب الانتحارية، المصنّعة محلياً، وطائرات استطلاع مسيرة محلية الصنع "الزوارى".<sup>26</sup> وقال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني إسماعيل قآني Esmail Qaani إن معظم الصواريخ التي أطلقتها الفصائل الفلسطينية خلال المعركة صنعها مقاتلوها بأنفسهم.<sup>27</sup>

وبلغ عدد الشهداء الفلسطينيين، خلال معركة سيف القدس، 258 فلسطينياً،<sup>28</sup> بينهم 66 طفلاً، و39 سيدة (أربع حوامل)، و17 مسناً، فيما أدت المعركة إلى إصابة أكثر من 1,948 بجروح مختلفة، منها 90 صُنِّفت "شديدة الخطورة".<sup>29</sup> وكشفت وزارة الصحة الفلسطينية في قطاع غزة النقب عن أن الاحتلال ارتكب 19 مجزرة بحق عائلات فلسطينية، خلال غاراته التي بلغت أكثر من 1,800 غارة، أدت إلى استشهاد 91 فلسطينياً، بينهم 41 طفلاً، و25 سيدة.<sup>30</sup> وأظهرت صور نشرتها كتائب القسام عن استشهاد 61 من عناصرها، خلال المعركة، من بينهم 8 من قادة القسام،<sup>31</sup> فيما تمّ الإعلان عن استشهاد 22 من سرايا القدس، وأعلن نادي الأسير الفلسطيني أنه سجل أكثر من 2,400 حالة اعتقال من قبل قوات الاحتلال خلال المعركة في الضفة الغربية، ومن المدن العربية في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، لافتاً النظر إلى ارتفاع حالات الاعتقال الإداري بشكل ملحوظ.<sup>32</sup>

وأعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في قطاع غزة أن عدد الوحدات السكنية التي تعرضت للهدم الكلي بشكل كامل خلال العدوان بلغ 1,800 وحدة سكنية، فيما بلغ عدد الوحدات السكنية المتضررة بشكل جزئي 16,800 وحدة سكنية. وأضاف بأن هناك خمسة أبراج سكنية كبيرة تعرضت للهدم الكلي، فيما بلغ عدد المرافق والمقار الحكومية التي تعرضت للتدمير 74 مقراً

حكومياً ومنشأة عامة. كما تعرضت 66 مدرسة لأضرار، وتعرضت 3 مساجد للهدم الكلي، وقرابة 40 مسجداً لأضرار طفيفة.<sup>33</sup> وأعلن وكيل وزارة الاقتصاد الوطني في قطاع غزة رشدي وادي أن طائرات الاحتلال دمرت 16 مصنعاً في المدينة الصناعية شرقي مدينة غزة، نصفهم دُمّر بالكامل، والنصف الآخر جزئياً.<sup>34</sup>

في المقابل، بلغ عدد قتلى الاحتلال 13 إسرائيلياً،<sup>35</sup> وذكر موقع الشاباك إصابة 168 إسرائيلياً في أيار/ مايو 2021، ولكن لم يحدد منها الإصابات التي وقعت في معركة سيف القدس.<sup>36</sup> وذكرت صحيفة هآرتس أن أعداد المستوطنين من سكان ما يُعرف بغلاف غزة، وبما يشمل مدينة عسقلان، والذين طلبوا المساعدة النفسية خلال معركة سيف القدس، أعلى بكثير ممن طلبوها خلال عدوان 2014، وبنسبة وصلت إلى 54%. وبحسب الصحيفة، فإنه تمّ تقديم هذا العلاج النفسي لـ 3,409 ممن تعرضوا للقلق والخوف والضيق النفسي في مراكز "الصمود والدعم" الخمسة في غلاف غزة، فيما عولج في عسقلان 666 مستوطناً. وبالمقارنة مع عدوان 2014، فإنه تمّ تقديم هذا العلاج لـ 2,200 مستوطن.<sup>37</sup>

وبلغت الخسائر الاقتصادية لـ "إسرائيل" نحو 7 مليارات شيكل (نحو 2.14 مليار دولار)، وفقاً لتقديرات أولية غير رسمية لمصدر مسؤول بوزارة المالية الإسرائيلية، عقب الإعلان عن وقف إطلاق النار.<sup>38</sup> وقال "اتحاد الصناعات في إسرائيل"، الذي يمثل نحو 1,500 شركة و400 ألف عامل، إن الشركات الإسرائيلية خسرت 1.2 مليار شيكل (نحو 369 مليون دولار).<sup>39</sup>

### أنفاق قطاع غزة:

شكّلت الأنفاق في قطاع غزة دوراً محورياً في صمود المقاومة، على الرغم من الحروب المتتالية التي شنتها الاحتلال على القطاع، وخرجت المقاومة في كل مرة بأقل الخسائر في صفوفها، كما تمكّنت من الحفاظ على قدرتها العسكرية. وتحدث الرئيس السابق لقسم التاريخ العسكري في جيش الاحتلال الإسرائيلي والنائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي The National Security Council (NSC) شاول شاي Shaul Shay، في كتابه "الحرب تحت الأرضية والتحديات الهامة لقواتنا"، عن "معضلة الأنفاق"، التي ستتحول، وفق رأيه، إلى المشكلة المركزية التي يواجهها الاحتلال الإسرائيلي في أي حرب مع المقاومة في غزة، مستشهداً بالتجربة التاريخية في فيتنام، وبالفضل الذي منّيت به القوات الأمريكية هناك في مواجهة تحدي الأنفاق.<sup>40</sup>

وخلال معركة سيف القدس، كشف تحقيق داخلي في الجيش الإسرائيلي أن مناورة الخداع التي نفذها سلاح الطيران واستخدم فيها ما لا يقل عن 160 طائرة مقاتلة في غضون ساعات، فشلت في تحقيق أهدافها. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة معاريف Maariv، فإن الخطة نجحت في

تدمير عدد من الأنفاق، لكنها فشلت في الإيقاع بالمقاومة، ولم يُقتل في العملية سوى عدد قليل من رجالها.<sup>41</sup> وأقر خمسة ضباط من القيادة الجنوبية لجيش الاحتلال بفشل خطة وضعت للقضاء على شبكة الأنفاق التابعة لحماس، ولم يتمكن الجيش الإسرائيلي من تدمير سوى جزء ضئيل من شبكة الأنفاق، ولم يقتل سوى عدد قليل من مقاتلي كتائب القسام. يأتي ذلك، مع تأكيد رئيس حركة حماس في غزة يحيى السنوار، عقب انتهاء المعركة، أن الجيش الإسرائيلي لم يدمر خلال المواجهة أكثر من 3% من الأنفاق في غزة.<sup>42</sup>

وقد سعت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2020-2021 للحدّ من فاعلية هذه الأنفاق، وسعت للبحث عنها في باطن الأرض. ولمواجهة الأنفاق أعلن الجيش الإسرائيلي في مطلع كانون الأول/ديسمبر 2021 الانتهاء من بناء ”جدار غزة“ الحديدي، الذي استمرّ بناؤه نحو ثلاث سنوات ونصف السنة. ويمتد الجدار فوق الأرض وتحتها بطول 65 كم، ليغطي الحدود البرية والبحرية للقطاع، ويرتفع نحو 6 أمتار فوق الأرض وعدداً سرياً من الأمتار تحت الأرض. وتمّ استخدام مليوني متر مكعب من الباطون المسلح، و140 طناً من ألواح الحديد والفولاذ. ونصبت فوقه مئات الكاميرات وعشرات الرادارات، وقام بإنجازه 1,200 عامل ومهندس.<sup>43</sup>

وقال رئيس مديرية الحدود والمدربات في الجيش عيران أوفير Eran Ophir إن تكلفة مشروع الجدار بلغت 3.5 مليارات شيكل (نحو 1.1 مليار دولار)، واصفاً إياه بـ”العملية المعقّدة للغاية من النواحي التشغيلية والهندسية والأدائية، لكنه وسيلة أخرى للتسييج، حيث يحيط الجدار بقطاع غزة بأكمله، وفي شمال القطاع يستمر الجدار في البحر أيضاً“.<sup>44</sup> وقال وزير الدفاع الإسرائيلي بني جانتس: ”هذا العائق، وهو مشروع تكنولوجي وعملائي، ذو أهمية عليا، يسلب حماس إحدى قدراتها التي حاولت تطويرها، ويضع جداراً حديدياً، مجسّات وإسمنتاً، بينها وبين سكان الجنوب“.<sup>45</sup>

## 2. الشهداء والجرحى:

استشهد في سنة 2020 ما مجموعه 48 فلسطينياً (انظر جدول 4/4)، بينهم 9 أطفال، وسيدة مرضعة، واثنين من ذوي الاحتياجات الخاصة، وأربعة أسرى.<sup>46</sup> أما في سنة 2021، فقد استشهد ما مجموعه 365 فلسطينياً (منهم 258 خلال معركة سيف القدس) من مختلف مدن وبلدات فلسطين، وقد ارتقى في قطاع غزة 264 شهيداً، غالبيتهم خلال الحرب على غزة في أيار/مايو 2021، بينما سجلت مدينة نابلس أعلى عدد شهداء من بين محافظات الضفة فقد ارتقى منها 22 شهيداً، يليها جنين 20 شهيداً، ثم رام الله 16 شهيداً، والخليل 10 شهداء، والقدس 9 شهداء... كما ارتقى شهيدان من فلسطينيي 1948. وكان بين الشهداء 18 طفلاً، و61 فلسطينية، استشهدوا برصاص

قوات الاحتلال والمستوطنين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.<sup>47</sup> وجرح 2,614 فلسطينياً في سنة 2020، بينما جرح أكثر من 17,042 فلسطينياً في سنة 2021.<sup>48</sup>

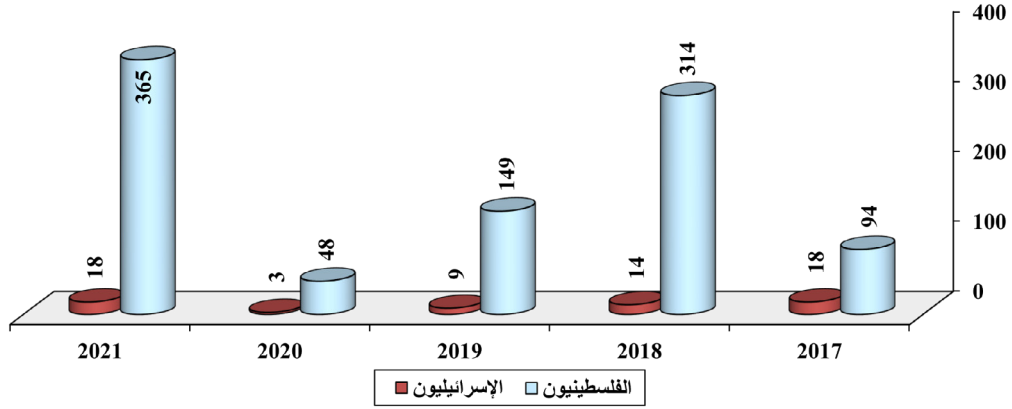
وفي المقابل، سجّل جهاز الشاباك مقتل ثلاثة إسرائيليين في سنة 2020، بينما سجّل الجهاز نفسه مقتل 18 إسرائيلياً (بينهم 15 خلال معركة سيف القدس) خلال سنة 2021 نتيجة عمليات نفذها فلسطينيون. كما جرح 46 إسرائيلياً في سنة 2020، وذلك مقابل 190 (من بينهم 168 خلال أيار/مايو 2021 التي حصلت فيها معركة سيف القدس) في سنة 2021 (انظر جدول 4/4).<sup>49</sup>

وقد استمرت سياسة الإعدام والقتل العمد على الحواجز بحجج وذرائع واهية، كما انتهجت سلطات الاحتلال سياسة احتجاج جثامين الشهداء والمطالبة بتسليمهم لذويهم من أجل دفنها، وما يزال الاحتلال يحتجز 90 جثماناً في الثلاجات، منذ العودة لسياسة احتجاج الجثامين سنة 2016، إضافة إلى أكثر من 250 جثماناً لشهداء فلسطينيين في مقابر خاصة، تعرف بمقابر الأرقام، منذ سنوات طويلة.<sup>50</sup> وضمن سياسة العقاب الجماعي تمّ هدم ستة منازل وتفجيرها خلال سنة 2020، وثلاثة منازل خلال سنة 2021، تعود لعائلات شهداء وأسرى ممن تتهمهم سلطات الاحتلال بتنفيذ عمليات ضدّها.<sup>51</sup>

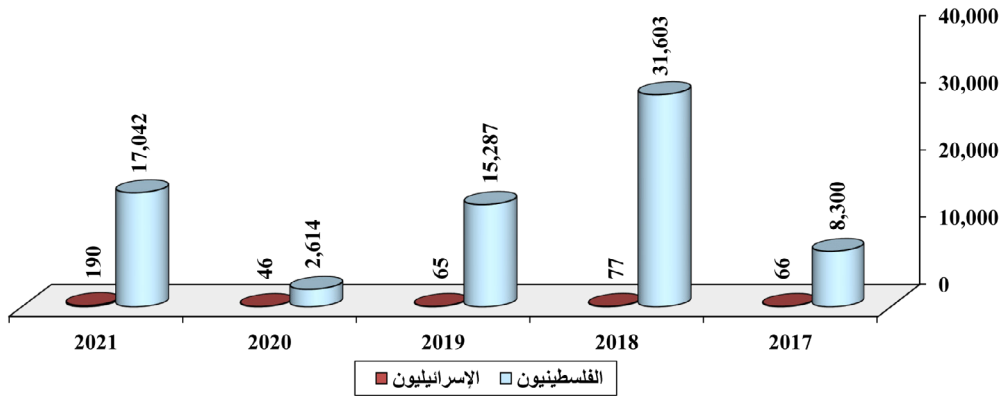
#### جدول 4/4: القتلى والجرحى الفلسطينيون والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017-2021<sup>52</sup>

السنة	القتلى		الجرحى	
	الإسرائيليون	الفلسطينيون	الإسرائيليون	الفلسطينيون
2017	18	94	66	8,300
2018	14	314	77	31,603
2019	9	149	65	15,287
2020	3	48	46	2,614
2021	18	365	190	17,042

### القتلى الفلسطينيين والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017-2021



### الجرحي الفلسطينيين والإسرائيليون في الضفة الغربية وقطاع غزة 2017-2021



### 3. الأسرى والمعتقلون:

تُعدّ سنتا 2020 و2021 استمراراً للسنوات التي سبقتهما من ناحية استمرار معاناة الأسرى. حيث وصل عدد الأسرى في سجون الاحتلال إلى 4,550 أسير في كانون الأول/ ديسمبر 2021، بينهم 32 أسيرة و170 طفلاً، و8 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى من الضفة الغربية 4,250 أسيراً، بينهم 350 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 230 أسيراً، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيي 1948 ما مجموعه 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 500 أسير صُنّفوا على أنهم إمّا معتقلون إداريون أو موقوفون بانتظار المحاكمة، أو ممّن تعدّهم سلطات الاحتلال "مقاتلين غير شرعيين" (انظر جدول 4/5).

أما في كانون الأول/ ديسمبر 2020، فقد بلغ عدد الأسرى في سجون الاحتلال نحو 4,400 أسير، بينهم 41 أسيرةً، و170 طفلاً، و8 أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني. وبلغ عدد الأسرى 4,075 أسيراً من الضفة الغربية، منهم 310 من شرقي القدس، وبلغ عدد أسرى قطاع غزة 255 أسيراً، فيما بلغ عدد أسرى فلسطينيين 1948 ما مجمله 70 أسيراً، بالإضافة إلى عشرات المعتقلين العرب من جنسيات مختلفة. ومن بين الأسرى 380 صُنّفوا على أنهم معتقلون إداريون (انظر جدول 4/5).

ورصد مركز أسرى فلسطين للدراسات تزايد حالات الاعتقال في سنة 2021، وبيّن أنها الأعلى منذ 18 عاماً، حيث رصد المركز 8 آلاف حالة اعتقال، بينهم 1,266 طفلاً، و118 امرأة وفتاة؛<sup>53</sup> وهي تشكل زيادة بنسبة 60% عن سنة 2020 والتي شهدت 4,700 حالة اعتقال، بينهم 550 طفلاً، و178 امرأة وفتاة.<sup>54</sup>

وشملت الاعتقالات خلال سنتي 2020 و2021، كما في السنوات الماضية، كافة شرائح المجتمع الفلسطيني وفتاته، بمن فيهم الأطفال والنساء والأكاديميون والأسرى المحرّرون، والمرضى، وكبار السن، والناشطون الحقوقيون، والإعلاميون والصحافيون، والنواب، ونُفذت الاعتقالات بأشكال عدة كاقترام البيوت، أو الاختطاف من الشارع، وأماكن العمل، واقتحام المستشفيات، واختطاف المرضى والمصابين، أو عبر "وحدات المستعربين"، أو عبر المعابر والحوافز العسكرية، كما اعتُقل العشرات من الصيادين في عرض البحر بقطاع غزة.

غير أن الخط البياني لتلك الاعتقالات كان متعرجاً خلال أيام وشهور سنة 2020، وبلغ متوسط الاعتقالات 392 حالة شهرياً، ونحو 13 حالة يومياً. أما في سنة 2021 فقد تزايد متوسط الاعتقالات بشكل كبير، حيث بلغ 667 معتقلاً شهرياً، وبمتوسط يبلغ نحو 22 حالة يومياً.

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2020 لمنطقة القدس، حيث بلغت 2,000 حالة اعتقال، شكلت نحو 42% من إجمالي الاعتقالات، بينما كان نصيب الخليل 700 حالة، وقطاع غزة 88 حالة. ومن بين حالات الاعتقال كان نصيب الأسرى المحررين 1,200 حالة، ومن المرضى 145 حالة، كما تمّ اعتقال 9 نواب من المجلس التشريعي. وشهدت السنة نفسها 72 حالة اعتقال واستدعاء واحتجاز لساعات، أو إصدار قرار إداري لصحفيين وإعلاميين فلسطينيين.<sup>55</sup>

وكان النصيب الأكبر من الاعتقالات خلال سنة 2021 لمنطقة القدس أيضاً، حيث بلغت 2,784 حالة اعتقال.<sup>56</sup> وبيّن مركز أسرى فلسطين للدراسات أن حملة الاعتقالات التي شهدتها مدن الداخل الفلسطيني وقراه خلال معركة سيف القدس في أيار/ مايو 2021، هي الأشرس والأكبر منذ سنوات طويلة، وشارك فيها آلاف من أفراد شرطة الاحتلال وحرس الحدود وعناصر الاحتياط، واستمرت لعدة أيام، وشملت اعتقال ما يزيد عن 1,700 فلسطيني، وهو ما رفع أعداد المعتقلين



بشكل كبير خلال السنة. ومن بين حالات الاعتقال كان الأسرى المحررين 1,750 حالة، والمرضى 196 حالة، كما تم اعتقال 7 نواب من المجلس التشريعي.<sup>57</sup>

وأصدر الاحتلال الإسرائيلي 1,100 قرار إداري في سنة 2020، غالبيتها قرارات تجديد اعتقال، فيما بلغت 1,600 قرار إداري خلال سنة 2021. وأصدرت محاكم الاحتلال خمسة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2020، وثلاثة أحكام بالسجن المؤبد خلال سنة 2021. وارتفعت قائمة شهداء الحركة الأسيرة إلى 227 شهيداً، بارتقاء أربعة أسرى في سنة 2020، وأسير واحد في سنة 2021.<sup>58</sup> وشهدت سنتا 2020 و 2021 تصاعداً في وتيرة الاقتحامات والتفتيشات التي نفذتها الوحدات الخاصة لأقسام الأسرى في السجون والمعتقلات الإسرائيلية، فقد وثقت مؤسسات الأسرى العديد من شهادات الأسرى الذين تعرّضوا لاعتداءات وتنكيل على يد قوات القمع الخاصة بالسجون، تخللها اعتداء مباشر بالضرب وسوء شديد بالمعاملة يرتقي إلى التعذيب.

ونتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال تجاه الأسرى، ومنها سياسة الإهمال الطبي، والانتهاكات، والاعتقال الإداري، والمحاكم الجائرة، ومنع الزيارات، خاض الأسرى خلال سنتي 2020-2021 عدداً من الإضرابات عن الطعام، الجماعية والفردية. وشكّلت إضرابات الأسرى و”معارك الأمعاء الخاوية” سلاحاً في فرض التخفيف من السياسة الجائرة والتعسفية، وانتزاع حريتهم وحقوقهم.

وخلال سنتي 2020 و 2021 ناقش الاحتلال وأصدر العديد من القوانين والقرارات العنصرية بحق الأسرى، أبرزها قانون ”خدمات الأمن“ (تعديل رقم 9)، الذي صادق عليه الكنيست الإسرائيلي بالقراءات الثلاث، في كانون الأول/ ديسمبر 2021، والذي يهدف إلى تضيق الخناق على الأسرى الفلسطينيين، وإضفاء شرعية على قمعهم، وسلب أبسط حقوقهم. فعقب هروب ستة أسرى من سجن جلبوع في أيلول/ سبتمبر 2021، جاء هذا التعديل القانوني الجديد لتوسيع صلاحيات العمل بأمر يجيز تعزيز مصلحة السجون بجنود من وحدات قتالية وأفراد وحدات الاحتياط بالجيش الإسرائيلي، على أن يتم العمل بهذه التعديلات حتى نهاية كانون الأول/ ديسمبر 2022.<sup>59</sup>

وكان ستة أسرى فلسطينيين من سجن جلبوع، شديد التحصين، والذي يُطلق عليه الاحتلال الإسرائيلي ”الخنزرة“، قد تمكنوا في 2021/9/6 من انتزاع حريتهم، وفرّوا من السجن عن طريق نفق أرضي حفره من داخل الزنزانة، مما مثّل ضربة للمنظومة الأمنية الإسرائيلية ولصورة دولة الاحتلال. وفي 2021/9/19، أعلن الجيش الإسرائيلي عن تمكنه من اعتقال الأسرى الستة على فترات متفاوتة.<sup>60</sup>



جدول 4/5: الأسرى والمعتقلون في سجون الاحتلال 2017-2021<sup>61</sup>

السنة	المجموع الكلي للمعتقلين	الضفة الغربية*	قطاع غزة	محكومون مدى الحياة	النساء	الأطفال
2017	6,119	5,729	320	525	59	330
2018	5,450	5,082	298	540	53	215
2019	5,000	4,634	296	541	41	180
2020	4,400	4,075	255	543	41	170
2021	4,550	4,250	230	544	32	170

\* أعداد تقريبية وفق إحصائيات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان.

### الاعتقال الإداري:

على الرغم من أن الاعتقال الإداري محظور في القانون الدولي، ويخالف أبسط حقوق الإنسان، فقد استمر الاحتلال خلال سنتي 2020 و 2021 في إصدار أوامر اعتقال الإداري بحق شرائح مختلفة من المجتمع الفلسطيني، منهم أعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، ونشطاء حقوق إنسان، وعمال، وطلبة، ومحامون، وتجار...؛ ووصل عدد المعتقلين الإداريين الذين تحتجزهم "إسرائيل" دون تهم محددة أو محاكمة إلى 500 معتقل في كانون الأول/ ديسمبر 2021، بينهم 6 نواب في المجلس التشريعي الفلسطيني، بعد أن كان عددهم 380 في نهاية 2020، بينهم 6 نواب، و 461 في نهاية 2019، و 495 في نهاية 2018، و 450 في نهاية 2017.<sup>62</sup>

جدول 4/6: المعتقلون الإداريون 2017-2021<sup>63</sup>

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
المعتقلون الإداريون	450	495	461	380	500

### إضراب الأسرى عن الطعام:

خاض عدد كبير من الأسرى الفلسطينيين معركة الإضراب عن الطعام منذ بداية الاحتلال، نتيجة لسياسة إدارة سجون الاحتلال التعسفية تجاه الأسرى. والإضرابات إما أن تكون مطلبية أو احتجاجية، وقد تكون فردية أو جماعية، وقد خاض الأسرى خلال سنتي 2020-2021 عدداً من هذه الإضرابات.

ومن أبرز المعارك التي خاضها الأسرى بشل فردي، وتحديدًا ضد الاعتقال الإداري خلال سنتي 2020-2021 "الأمعاء الخاوية"؛ إضراب الأسير ماهر الأخرس عن الطعام، لمدة 103 أيام، انتهى في 2020/11/6 بعد اتفاق يقضي بالإفراج عنه في 2020/11/26. وإضراب الأسير الشيخ

خضر عدنان، الذي خاض إضرابه السادس، خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2021، لمدة 25 يوماً رفضاً لاعتقاله التعسفي. وإضراب الأسير الغضنفر أبو عطوان، لمدة 65 يوماً، انتهى في 2021/7/8، وإضراب الأسير ناهد الفاخوري، لمدة 113 يوماً، انتهى في 2021/11/11، وإضراب الأسير كايد الفسفوس، لمدة 131 يوماً، انتهى في 2021/11/22، وإضراب الأسير لؤي الأشقر، لمدة 49 يوماً، انتهى في 2021/11/28، وإضراب الأسير نضال مازن بلوط، لمدة 32 يوماً، انتهى في 2021/11/29.<sup>64</sup> وكذلك، خاض الأسير هشام أبو هوش إضراباً مفتوحاً عن الطعام لمدة 141 يوماً، رفضاً للاعتقال الإداري، انتهى في 2022/1/4 بعد أن أعلنت إدارة سجون الاحتلال أن الأمر الإداري الحالي للأسير أبو هوش ينتهي في 2022/2/26، ولن يتمّ التجديد له.<sup>65</sup>

ومن أبرز معارك ”الأمعاء الخاوية“ التي خاضها الأسرى بشكل جماعي خلال سنتي 2020-2021؛ إعلان هيئة شؤون الأسرى والمحررين في 2021/9/12 بأن الحركة الأسيرة، اعتراضاً على الهجوم المتكرر على الأسرى عقب فرار الأسرى الستة من سجن جلبوع، قررت الدفاع عن حقّها وكرامتها في الحياة والحرية من خلال الشروع بإضراب مفتوح عن الطعام، على شكل دفعات بدءاً من 2021/9/17، تحت شعار ”معركة الدفاع عن الحق“؛ وإعلان نحو 250 أسيراً من حركة الجهاد الإسلامي في 2021/10/13 إضراباً مفتوحاً عن الطعام، احتجاجاً على ”الإجراءات التنكيلية“ التي تتخذ بحقهم، والتي كانت قد فرضتها بشكل مضاعف بحقهم بعد 2021/9/6، تاريخ عملية نفق الحرية. وإعلان الهيئة القيادية العليا لأسرى حركة حماس في سجون الاحتلال في 2021/12/26 دخول الفوج الأول من أسراها في إضراب عن الطعام، ”يتقدمهم القادة الرموز“، احتجاجاً على الانتهاكات المتواصلة من إدارة سجون الاحتلال بحقّ الأسرى.<sup>66</sup>

#### 4. الحصار الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني:

واصلت قوات الاحتلال الإسرائيلي حصارها على قطاع غزة للسنة الـ 15 على التوالي، في أطول عملية حصار في التاريخ المعاصر، وفرضت مزيداً من إجراءات الحصار على السكان، كما استمرت في فرض قيود مشددة على حركة المعابر التجارية وحركة الأفراد. ولم يطرأ خلال سنتي 2020 و2021 تغيير هيكلي على إجراءات الحصار، حيث لم تمس التسهيلات المزعومة التي تعلنها سلطات الاحتلال جوهر القيود المفروضة على حرية الحركة للأفراد والبضائع. وقد نجم عن ذلك، تدهور خطير في مستوى الأوضاع الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية لأكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في القطاع. وقد ارتفعت جراء ذلك نسب البطالة والفقر.

على صعيد حركة الأفراد، ما زالت سلطات الاحتلال المتمركزة على معبر بيت حانون/ إيريز Erez شمالي القطاع، ترفض السماح لمعظم سكان القطاع الخروج منه أو العودة إليه. وفي المقابل، تسمح بمرور بعض الفئات، في نطاق ضيق جداً، كالمرضى من ذوي الحالات الخطيرة ومرافقيهم،

والمواطنون الفلسطينيون حملة الجنسية الإسرائيلية، والصحفيون الأجانب، والعاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، والتجار ورجال الأعمال، وأهالي المعتقلين في السجون الإسرائيلية، وبعض المسافرين عبر معبر الكرامة.<sup>67</sup>

وفرضت سلطات الاحتلال قيوداً حتى على الراغبين في السفر في إطار الاستثناءات القليلة ضمن سياسة الإغلاق، وأغلب سكان القطاع لا تنطبق عليهم هذه الاستثناءات. وبحسب منظمة جيشاه-مسك Gisha-Maslak الحقوقية الإسرائيلية، فإن معدل عدد المغادرين عبر معبر بيت حانون/ إيريز في النصف الأول من سنة 2021 كان نحو 6% من معدل عدد المغادرين في الأشهر التي سبقت تشديد "إغلاق الكورونا" (كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2021)، والتي كانت 14,960 شهرياً خلال سنة 2019. وفي آب/أغسطس 2021، أي بعد عام ونصف تمّ خلاله منع الحركة بغرض العمل والتجارة بشكل كامل، سمحت "إسرائيل" مرة أخرى لعدد صغير من التجار بمغادرة قطاع غزة عبر بيت حانون/ إيريز.<sup>68</sup> كذلك منعت سلطات الاحتلال الفلسطينيين الشباب أبناء الطوائف المسيحية في قطاع غزة من دخول القدس وبيت لحم والناصرة خلال عطلة الميلاد والفصح للمشاركة في ممارسة وأداء الشعائر الدينية، وفرضت قيوداً على حرية الحركة والتنقل والدخول لزيارة الأماكن المقدسة على مئات المسيحيين في القطاع.

وبالإضافة إلى التقييدات الشاملة على حركة الفلسطينيين التي تفرضها "إسرائيل" في الأيام العادية، غالباً ما يُستخدم إغلاق المعابر كإجراء عقابي. على سبيل المثال، خلال العدوان على قطاع غزة في أيار/مايو 2021، أغلقت "إسرائيل" معبر بيت حانون/ إيريز بشكل كامل، واستمرت في فرض تقييدات إضافية على حركة الأشخاص من خلاله حتى بعد التوصل إلى وقف إطلاق النار.<sup>69</sup>

وقد استمر فتح معبر رفح الحدودي خلال سنتي 2020 و2021 لمغادرة الحالات الإنسانية وعودة العالقين، غير أن عمل المعبر كان محدوداً وبوتيرة بطيئة جداً خلال سنة 2020، والتي تمكن خلالها 21,961 مسافراً من مغادرة قطاع غزة، فيما عاد 24,256 مسافراً خلال الفترة ذاتها. وفي 2021/2/9، أعلنت السلطات المصرية عن فتح معبر رفح لسفر الحالات الإنسانية من طلاب ومرضى وأصحاب إقامات بشكل يومي (عدا الإجازات الأسبوعية والسنوية) لأجل غير مسمى، للمرة الأولى منذ سنوات. وقد تمكن 85,642 مسافراً من مغادرة قطاع غزة منذ بداية سنة 2021 حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر 2021، فيما عاد 78,784 مسافراً خلال الفترة ذاتها. وعادة ما يعاني المسافرون العائدون إلى القطاع من إجراءات التفتيش التي تقوم بها السلطات المصرية، والتي تتسم بكونها طويلة ومتكررة وغير مبررة.<sup>70</sup>

وعلى صعيد حركة البضائع والسلع التجارية، واصلت سلطات الاحتلال خلال سنتي 2020 و2021 فرض القيود المشددة على توريد السلع التي تصنفها على أنها "مواد مزدوجة



الاستخدام“، والتي يدعي الاحتلال أن هذه المواد، بالرغم من استخدامها لأغراض مدنية، يمكن أن تستخدم في تطوير القدرات القتالية للمقاومة الفلسطينية. وتضع السلطات الإسرائيلية رسمياً على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام 62 صنفاً؛ تحتوي مئات السلع والمواد الأساسية، فصنف ”معدات الاتصال“ يشمل وحده عشرات السلع. وتُعدّ المواد المدرجة على قائمة المواد مزدوجة الاستخدام أساسية لحياة السكان، ويسهم فرض القيود على توريدها في تدهور أوضاع البنية التحتية، وتدهور الأوضاع الاقتصادية، والصحية، والتعليمية، ومن هذه المواد: معدات الاتصال، والمضخات، ومولدات الكهرباء الكبيرة، والقضبان الحديدية، وأنابيب الحديد بجميع أقطارها، وأجهزة لحام المعادن، وقضبان الصهر المستخدمة في اللحام، وأنواع متعددة من الأخشاب، وأجهزة التصوير بالأشعة السينية، والرافعات، والمعدات الثقيلة، وأنواع من البطاريات، والعديد من أصناف الأسمدة...<sup>71</sup>

واستمرت سلطات الاحتلال في حظر تصدير كافة منتجات قطاع غزة إلى أسواق الضفة الغربية، وللأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1948، وللعالم للعام الـ 15 على التوالي، وفي استثناء محدود سمحت بتصدير كميات محدودة جداً من المنتجات الغزية، معظمها سلع زراعية. ويشكّل معدّل كمية الصادرات الشهرية التي سُمح بتصديرها خلال سنتي 2020-2021 نحو 7% من صادرات القطاع قبل فرض الحصار في سنة 2007. والتي كانت تبلغ نحو 4,500 شاحنة شهرياً. وقد أدى حظر تصدير منتجات القطاع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وإغلاق آلاف المصانع، ما أسهم في رفع معدلات البطالة والفقر في القطاع المحاصر.<sup>72</sup>

وواصلت سلطات الاحتلال فرض حصارها البحري على امتداد شواطئ قطاع غزة، حيث حرّمت الصيادين من الوصول إلى المناطق التي تتكاثر فيها الأسماك. وعلى الرغم من سماحها للصيادين بالعمل لمسافة تتراوح بين 3-15 ميلاً بحرياً، فقد قامت سلطات الاحتلال بتقليص مسافة الصيد، أو إغلاق البحر بشكل كلي عشرات المرات، مدّعية أن قرارات التقليل اتُخذت كرد فعل على إطلاق البالونات الحارقة والقذائف الصاروخية من قطاع غزة.<sup>73</sup>

**ثانياً: مسار التسوية السلمية** لم يشهد مسار التسوية خلال الفترة التي يغطيها التقرير أي اختراق أو تقدم، بل بقي في حالة موت. ووصل هذا المسار إلى طريق مسدود منذ مدة طويلة، يمكن أن تُورخ بفشل قمة كامب ديفيد Camp David في سنة 2000، وفي أقصى الحالات يمكن تأريخها بفشل محاولة جون كيري John Kerry، وزير الخارجية في إدارة باراك أوباما Barack Obama في سنة 2014. وعلى العكس، شهدنا تطورات ملموسة تشير إلى مواصلة الحكومة الإسرائيلية برئاسة بنيامين نتنياهو

لمسارها السابق، فحُثَّ الخُطى، وبدعم كامل من إدارة دونالد ترامب، وتصرفت وكأنه لديها فرصة تاريخية لحسم الصراع من جانب واحد، وبما يحقق الحل الإسرائيلي على جثة القضية الفلسطينية من خلال تصفيتها من مختلف أبعادها؛ حق العودة والتعويض، وحق تقرير المصير، وإنهاء الاحتلال والاستقلال الوطني، والمساواة الفردية والقومية.

الشاهد الحي على ما سبق؛ طرح صفقة ترامب في كانون الثاني/يناير 2020، وهي عبارة عن خطة مشتركة أمريكية إسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية من خلال فكفكة مختلف قضايا الوضع النهائي والغائب؛ القدس، والمستعمرات الاستيطانية، والحدود، والأمن، والمياه.<sup>74</sup> واعتمدت مقاربة التطبيع العربي مع "إسرائيل" أولاً قبل الانسحاب من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، كما تنص "مبادرة السلام العربية"، وذهبت الصفقة بعيداً جداً إلى حد أنها تعاملت مع الضفة الغربية كأرض "محررة" من حق "إسرائيل" التصرف بها كما تشاء، وخصوصاً مصادرة الأرض الفلسطينية، وطردها سكانها، وإقامة المستوطنات عليها، على أساس أنها جزء من "أرض إسرائيل الموعودة"، وليست حتى أرضاً متنازعاً عليها كما جاء في اتفاق أوسلو.

أكد ترامب سياسة أسلافه بالاعتراف بـ "إسرائيل" كـ "دولة للشعب اليهودي"، وهو ما شجّع الحكومة الإسرائيلية على الدفع بإقرار قانون القومية العنصري في سنة 2018، الذي جعل العنصرية دستوراً، وقام بما لم يرق به الرؤساء الأمريكيون السابقون بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، والاعتراف بأنها عاصمة "إسرائيل"، وإغلاق القنصلية الأمريكية في القدس المقامة منذ أكثر من 144 عاماً، والاعتراف بضم الجولان، إضافة إلى وقف المساعدات الأمريكية للسلطة الفلسطينية، ولوكالة الأونروا، التي طالب بتصفيتها، وتغيير تعريف اللاجئ حتى لا يشمل سوى آلاف الفلسطينيين من الذين كانوا مقيمين في فلسطين حتى وقوع النكبة، والتنكر لأولادهم وأحفادهم.

كما تضمنت الصفقة بنداً يسمح بضم 30% من مساحة الضفة لـ "إسرائيل"، و بنداً يتحدث عن إمكانية أن يتوافق الأطراف على إعادة ترسيم حدود "إسرائيل" بما يؤدي أن تكون مجتمعات المثلث جزءاً من الدولة الفلسطينية، التي تضمنت الخطة بنداً بإقامتها،<sup>75</sup> ولكن بعد اختبار لسنوات عدة، وبعد تلبية شروط من المستحيل تليتها.

ومع كل ما تضمنته الخطة من تبني كامل للرؤية الإسرائيلية، إلا أنها لم تُعرض على الحكومة والكنيست لإقرارها، لأن أوساطاً واسعة من اليمين الحاكم لن تُقرها ككل، بل ستعارض بعض البنود، وخصوصاً الإشارة إلى الدولة الفلسطينية، حتى وإن كانت تفتقد لأي من مقومات الدول، وبشكل خاص فقدانها للسيادة؛ العنصر الرئيسي الذي يعطي للدول المعنى.

لم تشهد فترة التقرير (ولسنوات عديدة قبلها) أي مفاوضات أو لقاءات سياسية أو على مستوى القمة، على الرغم من مطالبة الرئيس محمود عباس باستمرار باستئنافها، وأبدى موافقته على مبادرات فرنسية وروسية لعقد لقاءات مع نتنياهو،<sup>76</sup> لكن الأخير أفضلها باستمرار.

وواصل الرئيس عباس تكرار دعواته لاستئناف المفاوضات الثنائية على أساس إعادة الاعتبار للاتفاقات الموقّعة، ومن خلال طلب تفعيل اللجنة الرباعية الدولية كما هي تارة،<sup>77</sup> وعبر الدعوة لتوسيعها تارة أخرى، وتارة ثالثة عبر عقد مؤتمر دولي،<sup>78</sup> مع طرح جديد فيما يتعلق برفض الرعاية الأمريكية الانفرادية للمفاوضات رداً على طرح صفقة ترامب التي رفضها ومعه معظم دول العالم، حيث واجهت الإدارة الأمريكية عزلة دولية وصعوبة كبيرة في تمريرها، خصوصاً فيما يتعلق ببند الضم الذي تمّ تحديد مواعيد لتطبيقه لم تنفذ نظراً لحجم المعارضة له، ثم تمت مفاوضاته بالتطبيع الذي هو أشبه بالتطبيع الذي قامت به بعض البلدان العربية ودولة الاحتلال.

لتفسير تأجيل الضم القانوني، لا يمكن تجاوز حقيقة الرفض الشامل والمجمع عليه فلسطينياً،<sup>79</sup> ما يعني أن الإقدام على الضم سيؤدي إلى انتفاضة شاملة تُهدّد لها الهبّات والموجات الانتفاضية المستمرة، وأشكال المقاومة والمقاطعة بمختلف الأشكال، التي لا تكاد أن تنقطع إلا للتواصل من جديد. كما سيكون له تداعيات كبيرة على الأمن والاستقرار في المنطقة.

لقد حمل مسار التسوية منذ البداية بذور فشله في ذاته. إذ إن الحكومة الإسرائيلية لم تكن في أي وقت جاهزة ولا راغبة في التوصل إلى تسوية، وكانت معنية أساساً بتصفية القضية الفلسطينية. ولم تستند التسوية التي انطلقت من مؤتمر مدريد للسلام في سنة 1991 إلى مرجعية واضحة وملزمة، ولم تكن عادلة ولا متوازنة. وكان ميزان القوى مختلاً دائماً لصالح دولة الاحتلال المدعومة من الولايات المتحدة. كما كان اتفاق أوسلو سقطة كبرى بسبب التنازلات الكبيرة التي قدمها المفاوض الفلسطيني وعلى رأسها الاعتراف بالكيان الإسرائيلي على معظم فلسطين، ووقف المقاومة دون أي ضمانات لتلبية أي من الحقوق الفلسطينية الأساسية.

وبدلاً من التخلي عن مسار التسوية عند انتهاء المرحلة الانتقالية في أيار/ مايو 1999، وبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في سنة 2000، تمّ الهبوط بالسقف الفلسطيني والقبول بـ”خريطة الطريق“ التي مرجعيتها الأساسية الأمن الإسرائيلي. وفي عهد الرئيس عباس اعتمدت مقاربة أسوأ من سابقتها بكثير، قائمة على تطبيق الالتزامات الفلسطينية بغض النظر عن التزام الطرف الإسرائيلي؛ الذي تابع ”إدارة“ مسار التسوية وبناء الحقائق على الأرض؛ ومواصلة السعي لضم أكبر مساحة من الأرض، مع أقل عدد ممكن من السكان.

الجديد الذي تشهده "إسرائيل"، وتحديدًا منذ تولي نتنياهو رئاسة الحكومة الإسرائيلية في سنة 2009، رفض الاستمرار أو إحياء ما سمي "عملية السلام"، ووقف المحاولات الرامية، على الأقل من حيث الشكل، إلى منح السلطة شرعية من خلال وجود أمل وهدف بالتوصل إلى تسوية تتضمن تجسيد الدولة الفلسطينية، فقد انتهت مرحلة البحث عن تسوية، إذ رفض نتياهو إحياءها، وطرح بدلاً منها "السلام الاقتصادي" مع الفلسطينيين الذي لا يعترف بحقوقهم ويشرعن الاحتلال ويبقيه إلى الأبد، والحل الإقليمي الذي يقفز فيه عن الفلسطينيين إلى العرب، ليصبح الهدف استخدام العرب لتطويع الفلسطينيين بعد أن كان الهدف استخدام الفلسطينيين لكسر التطبيع مع العرب، وذلك لأن "إسرائيل" أصبحت متحررة من الأوضاع التي جعلها تبدو راغبة في التوصل إلى تسوية، خصوصاً بعد تداعيات الربيع العربي، وبعد سيرها أكثر وأكثر نحو التطرف والتدين والعنصرية، حيث باتت هناك صهيونية جديدة تتمتع بأغلبية إسرائيلية كبيرة مستقرة يمينية، واليسار والوسط أقلية تتناقص باستمرار، لدرجة أن القضية الفلسطينية لم تعد في صدارة اهتمامات الحكومات الإسرائيلية، وأصبحت مسألة أمنية وداخلية، وظهر ذلك في خفض مستوى التعامل مع الجانب الفلسطيني من قمة الهرم السياسي إلى مستوى وزاري إداري اقتصادي أمني.

والدليل على ما سبق، أن رئيس الوزراء الحالي نفتالي بينيت يرفض لقاء الرئيس عباس، تماماً مثلما رفض نتياهو، وعندما تعقد اجتماعات في مستويات أقل بين عباس ووزراء إسرائيليين، أو بينه وبين قادة أمنيين، وبين القادة الأمنيين من الجانبين، أو بين منسّق المناطق ووزير الشؤون المدنية، فيكون محور اللقاء أموراً اقتصادية وأمنية، وحول خفض حدة التوتر، ومنع تدهور الموقف، بما يحول دون تصاعد المقاومة، سواء إلى مقاومة شعبية تتطور إلى انتفاضة، أم مسلحة، بما في ذلك احتواء الوضع في قطاع غزة، ضمن معادلة تهدئة مقابل اقتصاد، وبهدف نهائي متعذر الوصول إليه حتى الآن، وهو التوصل إلى تهدئة طويلة الأمد مع تخفيف أو رفع الحصار.

وإذا أخذنا مثلاً اللقاء الذي عُقد بين عباس وبنني جانتس في 2021/12/29، نلاحظ أن الأخير طلب زيادة جهود السلطة لمنع المقاومة، ووقف دفع رواتب الأسرى وأهالي الشهداء، ووقف مساعي السلطة في المحافل الدولية، خصوصاً المحكمة الجنائية الدولية، ورفض تداول أي موضوع سياسي، بينما طالب عباس بالعودة إلى العملية السياسية والتفاوض من حيث انتهت المفاوضات السابقة، والالتزام بالاتفاقات الموقعة وتطبيقها،<sup>80</sup> متناسياً أن العقوبات الكأداء التي ما زالت قائمة لا يمكن إزالتها بالطرق والأساليب القديمة التي أخفقت في السابق، ولا يوجد أي أفق لها حالياً.

واعتمدت السلطة في هذه المرحلة مقارنة جديدة، في ظلّ عدم وجود إمكانية لعملية سياسية مع حكومة نفتالي بينيت، تقوم على تحقيق مكاسب حياتية، وهذا وقوع بالمحذور لأنه





يمثل تعاملاً مع "السلام الاقتصادي"، ما سيزيد صعوبة استئناف المسار السياسي، إن لم يقض عليه تماماً، ما يعني أن "السلام الاقتصادي" المزعوم لا يحقق سلاماً ولا نمواً اقتصادياً حقيقياً، وكل ما يهدف إليه بقاء السلطة بين الموت والحياة لتقدر على تحقيق وظيفتها الأمنية.

وخلال الفترة التي يغطيها التقرير يُلاحظ أن السلطة تفاعلت كثيراً في البداية بسقوط ترامب وصفقته، وأحيت أو هامها ورهاناتها على الإدارة الأمريكية والتغييرات المحتملة في "إسرائيل" في ضوء ذلك، لدرجة أنها تراجعت عن قرارها التّحلُّل من الاتفاقيات الذي اتخذته في أيار/ مايو 2020، رداً على السياسة الأمريكية المعادية في عهد ترامب، حيث سارعت إلى سحب قرارها في تشرين الثاني/ نوفمبر 2020، (وقبل إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية الأمريكية رسمياً ونهائياً، والتي كانت تشير إلى فوز جو بايدن)، وأعدت العمل بالاتفاقيات من جانب واحد، مع العلم أن لا صحة لما زعمته من تأكيد التزام الحكومة الإسرائيلية بأوسلو والتزاماته، بدليل أن السلطة ما تزال حتى الآن تسعى لإقناع الجانب الإسرائيلي بالحصول على ما زعمت أنها حصلت عليه، أي العودة إلى العملية السياسية، وتطبيق الالتزامات السابقة، وعودة الأمور إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة الثانية، وتطبيق البنود الـ 33 التي قدمتها السلطة لهادي عمرو، مساعد وزير خارجية الولايات المتحدة في جولاته المتكررة، التي يعني تطبيقها العودة إلى أوسلو.<sup>81</sup>

تشير التجربة وسياق الأحداث أنه ليس ثمة فرصة للعودة إلى اتفاق أوسلو؛ فأوسلو على الرغم من بؤسه بات ورائنا، والسقف الحالي منخفض عنه بشكل كبير، لأن حكومة بينيت متفقة على مواصلة سياسة الضم الزاحف للأرض والحقوق والمقدسات، أي تطبيق صفقة ترامب بهدوء ومن دون ضمّ قانوني حالياً. وهي تجمع ما بين إدارة الصراع التي تسمى حالياً "تقليص الصراع"، وبين حسمه بالتدريج وقطعة قطعة، كلما وأينما كان ذلك ممكناً، لأنها أدركت أن الضم القانوني للأراضي المحتلة أو أجزاء منها ليس ممكناً الآن، وستكون له تداعيات كبيرة، وهذا الاستنتاج توصلت إليه قبلها حكومة نتنياهو وإدارة ترامب، بدليل مقايضة تأجيل الضم مقابل التطبيع، وهي السياسة نفسها التي تواصلها الحكومة الحالية، ويشجعها على ذلك استمرار الضعف والانقسام والتوهان الفلسطيني.

كان لفوز بايدن تداعيات كبيرة، بدأت قبل فوزه بعودة القيادة الفلسطينية إلى الاتفاقيات والعلاقات مع الاحتلال بلا مقابل،<sup>82</sup> وهذا إعادة إنتاج لسياسة التنازلات المسبقة والمجانبة التي استمرت، ويعاد إنتاجها باستمرار على الرغم من اصطدام الأوهام والرهانات الخاسرة بصخرة الواقع العنيد مجدداً، إذ لم يفِ بايدن بوعوده؛ فلم تفتح القنصلية الأمريكية في القدس، ولم يُعدّ فتح مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ولم تُستأنف المساعدات الأمريكية في معظمها حتى كتابة هذا



التقرير نتيجة لتعقيدات قانونية، بينما استؤنفت المساعدات المقدمة إلى الأونروا ضمن اتفاق بينهما يُغيّر من التفويض الممنوح للوكالة الدولية، إضافة إلى أن مفاوضات التسوية لم تُستأنف، وسط موقف أمريكي يتحدث عن حلّ الدولتين لفظاً، من دون فعل شيء في هذا الاتجاه، مع تجميد التحرك نحوه حتى إشعار آخر، خشية من سقوط حكومة بينيت وعودة نتنياهو، ومع نصيحة وضغط على السلطة بالتعامل مع الممكن وتأجيل التفاوض حتى إشعار آخر.

لذلك، تبلور اتفاق أمريكي - إسرائيلي يستبعد البحث في المفاوضات السياسية وإحياء العملية السياسية، ويركز على ما سُمّي خطوات بناء الثقة، ومنع انهيار السلطة، والحوّل دون تصاعد المقاومة بكل أشكالها إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها، وهذا ينطبق على ما يجري في الضفة والقطاع.

لقد أصيبت السلطة بخيبة أمل من التوافق الأمريكي - الإسرائيلي، غير أنها نظراً لشعورها بالعجز والهزيمة واليأس وفقدان البديل، وعدم الاستعداد لدفع ثمن الوحدة الوطنية المتمثل بالاستعداد للشراكة الحقيقية، سرعان ما تصرفت على أساسه، حيث شهدنا لقاءات بين الرئيس عباس ووزراء إسرائيليين، أهمها لقاءان مع وزير الحرب بني جانتس، دلت على أن السلطة تحاول أن تجمع بين سياستين متناقضتين، وهما الدعوة للتمسك بالمفاوضات والمسار السياسي، والدعوة لتفعيل اللجنة الرباعية ولعقد مؤتمر دولي، ومواصلة الجهود لتفعيل المؤسسات الدولية، خصوصاً المحكمة الجنائية الدولية؛ وبين التعامل عملياً مع خطة "السلام الاقتصادي" الذي يقطع التعامل بها الطريق على أي بحث لاستئناف المسار السياسي. إذ ليس هناك من قوى فاعلة تضغط بهذا الاتجاه، ولن يكون هناك أحد "ملكياً أكثر من الملك"، خصوصاً في ظل استمرار الانقسام وتعمقه، وعلى الرغم من هبات القدس الشعبية، وامتدادها إلى جميع التجمعات الفلسطينية، وعلى الرغم من معركة سيف القدس التي قدمت نموذجاً ملهماً في الصمود والمقاومة، إلا أنها لم تُستثمر سياسياً حتى على صعيد رفع الحصار أو تخفيفه عن القطاع بشكل جدي، لأسباب عدة، أهمها الانقسام الفلسطيني، ومساعي "إسرائيل" والإقليم والولايات المتحدة لتقوية السلطة وإضعاف خصومها.<sup>83</sup>

وما يضع السلطة في وضع حرج أكثر، أن آمالها بتولي يائير لابيد سدة الحكم في سنة 2023 تبددت مبكراً، فهو لا يحمل البشرى باستئناف المفاوضات السياسية، إذ أعلن موقفه في تشرين الأول/أكتوبر 2021 بخلاف ما أعلنه سابقاً، بما يفيد أنه لا يخطط لاستئناف المفاوضات السياسية، لدرجة أنه رفض طلباً من الرئيس الفلسطيني بلقائه.<sup>84</sup>

وحتى لو سلمنا جدلاً بأنه غير موقفه وأراد عقد مفاوضات سياسية، فسيجد شركاءه في الحكومة من اليمين واليمين المتطرف له بالمرصاد، حيث أعلنت أيليت شاكيد، وزيرة الداخلية، أن

المفاوضات السياسية لن تُستأنف لا في فترة نفتالي بينيت ولا فترة يائير لابيد ولا بعدهما، فالاتفاق الائتلافي ينص على عدم الإقدام على أي خطوة لا يتم الاتفاق عليها.

وإذا سلّمنا جدلاً أن المفاوضات استؤنفت، فستكون عبثية مثل سابقتها، بل أسوأ منها، لأن "إسرائيل" باتت أكثر تطرفاً، والإدارة الأمريكية ضعيفة، وتراجع وتعيد تموضع قواتها ودورها في المنطقة، ومشغولة بقضايا داخلية وخارجية أخرى. إن العديد من التغيرات في الإقليم والعالم تصبّ في المصلحة الإسرائيلية، كما أن عدد المستوطنين في الضفة الغربية بما فيها شرقي القدس بلغ وفق معهد أريج 913 ألفاً.<sup>85</sup> وهناك مخططات استيطانية أعلنتها الحكومة الإسرائيلية وتخطط لإعلانها تجعل أي مفاوضات إن جرت، والمرجح أن لا تجري، مجرد خدعة كبرى جديدة تهدف إلى متابعة التغطية على فرض الأمر الواقع الاحتلالي على الأرض، تمهيداً لشرعنته إسرائيلياً، ومن ثم أمريكياً، وبعد ذلك دولياً وعربياً.

أما المسارات والسيناريوهات المحتملة خلال السنتين القادمتين فتتلخص فيما يلي:

### السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن:

يقوم هذا السيناريو على بقاء الوضع على حاله، حيث لا تُستأنف المفاوضات، حتى لو كانت عبثية، ويستمر العمل وفق خطة بناء الثقة والاقتصاد مقابل الأمن في الضفة والقطاع، والسعي لمنع السلطة من الانهيار والحوول دون تقدم حركتي حماس والجهاد وغيرهما من فصائل المقاومة في الضفة، ودون اندلاع انتفاضة في الضفة، ودون تجدد المواجهات العسكرية الكبيرة بين الاحتلال والمقاومة في قطاع غزة، ما يعني أن السلطة ستكون في مرحلة جديدة أكثر ارتهاناً للاحتلال، وفاقدة أكثر وأكثر للشرعية الفلسطينية الوطنية.

### السيناريو الثاني: تدهور الوضع في الضفة والقطاع:

يقوم هذا السيناريو على تدهور الوضع في الضفة والقطاع، حيث بدأ الترابط بينهما أكبر بعد أيار/ مايو 2021، عندما أُطلقت الصواريخ دعماً للقدس، وفي ظلّ أن الاحتلال يحاول أن يربط بين أي اتفاق بالتهديئة بالقطاع بالتهديئة في الضفة، حيث يمكن أن نشهد تصاعداً وتكراراً للهبات الشعبية والمقاومة المسلحة في الضفة، والمواجهة العسكرية في القطاع.

وهناك سيناريو فرعي ضمن هذا السيناريو يتمثل في احتمال حدوث فوضى، والمزيد من الفلتان الأمني على خلفية الصراع بين مراكز القوى في فتح والسلطة والمجتمع، وخصوصاً في ظلّ التنافس والصراع على الخلافة ووراثة الرئيس الذي يجمع كل السلطات والصلاحيات والإمكانات في يديه.

### السيناريو الثالث: تواصل الصمود ومحاولات تحقيق الوحدة:

يقوم هذا السيناريو على تواصل الصمود والمقاومة وتصاعدها، وتتجدد فيه محاولات إنهاء الانقسام، وإنجاز الوحدة، التي يمكن أن تبدأ على أرض المعركة وفي غمار الوحدة الميدانية، خصوصاً في ضوء فشل الرهان على إحياء المفاوضات السياسية وتحقيق شيء للفلسطينيين لتجديد شرعية السلطة. كما أن المفاوضات إذا استؤنفت فلن تقود إلى حل أو تسوية مرضية من دون تغيير موازين القوى بشكل جوهري، وهذا لا يمكن أن يحدث من دون بلورة رؤية شاملة لما حدث، واستخلاص الدروس والعبر، ووضع استراتيجيات كفاحية، وتشكيل قيادة واحدة على أساس شراكة حقيقية، وتوفير الإرادة اللازمة.

**خلاصة** تابع الكيان الإسرائيلي في سنتي 2020 و2021 احتلاله وعدوانه على الشعب الفلسطيني الذي واصل مقاومته. ففي الضفة الغربية، تضاعفت العمليات الفردية، كما استمرت المواجهات اليومية، وأشكال المقاومة الشعبية. على الرغم من أن التنسيق الأمني في الضفة الغربية، الذي توقف لنحو ستة أشهر فقط (أيار/ مايو - تشرين الثاني/ نوفمبر 2020) تسبب في كشف العديد من خلايا المقاومة، وإحباط الكثير من عمليات المقاومة، والمواجهات الشعبية.

أما في قطاع غزة، فقد شهد العمل المقاوم الفلسطيني تطوراً في الاستناد إلى استراتيجية الهجوم دفاعاً عن مدينة القدس والمسجد الأقصى المبارك التي تجلّت في المعركة التي أطلقت عليها المقاومة الفلسطينية اسم "سيف القدس"؛ والتي عبّرت عن تصاعد قوة المقاومة، بالرغم من شدة الحصار، وأجبرت ملايين الصهاينة على الذهاب إلى الملاجئ، بسبب صواريخ المقاومة التي أصبحت تغطي كل أرجاء فلسطين التاريخية، والتي تمكنت المئات منها من اختراق القبة الحديدية والأنظمة الدفاعية الإسرائيلية. كما حققت المقاومة مزيداً من الالتفاف الشعبي، الذي تجلّى بشكل واضح في التفاعل الفلسطيني الواسع في الضفة والقطاع وفلسطين المحتلة 1948 وفلسطيني الخارج، بالإضافة إلى التفاعل العربي والإسلامي والدولي.

وتعدّ سنتا 2020 و2021، استمراراً للسنوات التي سبقتها من ناحية استمرار معاناة الأسرى. وقد لفتت حادثة هرب ستة من الأسرى من سجون الاحتلال الأنظار إلى قضية الأسرى، وتحديدهم للاحتلال؛ كما عبّرت حالات إضراب عدد من المعتقلين الإداريين عن الطعام لأيام طويلة وانتزاعهم حريتهم، عن مدى إصرار الأسرى على انتزاع حقوقهم في وجه جبروت الاحتلال الإسرائيلي.

وبشكل عام، فإن الآفاق المستقبلية تشير إلى احتمالات تصاعد العمل المقاوم خلال السنتين القادمتين، مع شراسة أكبر من الاحتلال في مواجهة المقاومة.



من جهة أخرى، فمن الواضح أن مسار التسوية وصل إلى طريق مسدود، مع فشل المفاوضات على مدى ثلاثة عقود، والسقوط العملي والتجاوز الإسرائيلي لحل الدولتين؛ وسعي الاحتلال لفرض رؤيته للتسوية على الأرض من خلال ضمّ أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان الفلسطينيين، وحسم قضايا الحل النهائي لصالحه كالقدس واللاجئين والاستيطان ومساحة الدولة الفلسطينية الموعودة ومدى السيادة عليها، بما يحولها فعلياً إلى "بانتوستانات" أو سلطات حكم ذاتي في بحر الاحتلال.

وبالرغم من أن إنفاذ خطة "صفقة القرن" أو "خطة ترامب" قطع شوطاً على الأرض من خلال الغطاء الأمريكي لحسم مستقبل القدس ونقل السفارة الأمريكية هناك، والاعتراف بضم الجولان، وشرعنة الاستيطان في الضفة الغربية، ودفع عدد من الدول العربية للتطبيع مع "إسرائيل"، وهو ما يمثل خطورة حقيقية؛ إلا أن الشعب الفلسطيني وقياداته وقفوا حجر عثرة في وجه "الصفقة"، وهو ما أفقدها جانباً حقيقياً من قيمتها باعتبارهم الجهة المعنية أساساً، كما أن عدم التجديد للرئيس ترامب لولاية جديدة أفقد هذه الصفقة زخمها.

ولذلك، فإن عملية التسوية ستبقى على الأرجح في "الثلاجة"، بوجود منظومة احتلال مُصرّة على فرض تصورها على الأرض، ومنظومة قيادية فلسطينية عاجزة، ومنظومة عربية وإسلامية ضعيفة ومفككة ومخرقة تطبيعياً، ومنظومة دولية تدعم الاحتلال أو لا تمنعه من الاستمرار في عدوانه على الأرض والإنسان.

## الهوامش

- <sup>1</sup> للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك) باللغة العربية، انظر: [:https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx](https://www.shabak.gov.il/arabic/publications/Pages/monthlyreports.aspx)
- وباللغة الإنجليزية، انظر: [:https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx](https://www.shabak.gov.il/english/publications/Pages/monthlyreports.aspx)
- وباللغة العبرية، انظر: <https://www.shabak.gov.il/publications/Pages/monthlyreports.aspx>
- <sup>2</sup> المرجع نفسه.
- <sup>3</sup> المرجع نفسه.
- <sup>4</sup> وكالة شهاب للأخبار، 2022/1/1، انظر: <https://shehabnews.com/p/93728>
- <sup>5</sup> المرجع نفسه.
- <sup>6</sup> المرجع نفسه.
- <sup>7</sup> Shlomi Eldar, Al-Monitor, 29/1/2020, <https://www.al-monitor.com/>; The Times of Israel, 18/11/2020, <https://www.timesofisrael.com/gantz-welcomes-renewed-palestinian-security-ties-calls-for-peace-talks/>; site of Israel Policy Forum, 13/12/2021, <https://israelpolicyforum.org/2021/12/13/for-west-bank-stability-israeli-pa-security-cooperation-is-a-necessity/>; and The Times of Israel, 1/1/2022, <https://www.timesofisrael.com/idf-planned-major-raid-on-jenin-but-called-it-off-after-pa-forces-acted-report>
- <sup>8</sup> القدس العربي، 2020/7/23، وانظر أيضاً: *The New York Times* newspaper, 22/7/2020, <https://www.nytimes.com/2020/07/22/world/middleeast/palestinian-police-annex-israel.html>
- <sup>9</sup> فصائل المقاومة: السلطة الفلسطينية ووجهت طعنة لآمال شعبنا في تحقيق الوحدة، فلسطين أون لاين، 2020/11/18.
- <sup>10</sup> للمزيد انظر: القدس العربي، 2020/5/20؛ وانظر أيضاً: موقع مكان - هيئة البث الإسرائيلي، 2020/5/21، في: <https://www.makan.org.il/Item/?itemId=60118>؛ والسلطة لإسرائيل: "لن نسمح بالفوضى والعنف حتى في ظلّ وقف التنسيق الأمني"، عرب 48، 2020/5/21.
- <sup>11</sup> هكذا علقت السلطة على أنباء إحباطها عملية ضدّ جيش الاحتلال، عربي 21، 2020/6/7.
- <sup>12</sup> صفحة وكالة وطن 24 الإخبارية، فيسبوك، 2021/11/20، انظر: <https://www.facebook.com/wattaan.24>
- <sup>13</sup> لبيد: 90% من علاقتنا بالسلطة الفلسطينية حول التنسيق الأمني، عرب 48، 2021/9/3.
- <sup>14</sup> مسؤول إسرائيلي: التنسيق الأمني لم ينقطع يوماً وإعلان وقفه سياسي فقط، المركز الفلسطيني للإعلام، 2020/11/24.
- <sup>15</sup> للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية.
- <sup>16</sup> سعيد الحاج، "سيف القدس" تفتح فصلاً جديداً في القضية الفلسطينية، الجزيرة.نت، 2021/5/28.
- <sup>17</sup> المرجع نفسه.
- <sup>18</sup> المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/10، انظر: <https://www.palinfo.com/291012>
- <sup>19</sup> اتفاق وقف إطلاق نار بين حماس وإسرائيل يبدأ الساعة 2 فجر الجمعة، وكالة الأناضول، 2021/5/20؛ وانظر أيضاً: 232 شهيداً في العدوان على غزة: وقف إطلاق النار يدخل حيز التنفيذ، عرب 48، 2021/5/21.
- <sup>20</sup> هارتس: ميزان القوى يتغير.. المقاومة أظهرت قدرة مذهلة بالاعتماد على نفسها في صناعة أسلحتها، الجزيرة.نت، 2021/5/27.



21 مسؤولون كبار بالجيش الإسرائيلي يشككون في فعالية العملية العسكرية ضد غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/22؛ وانظر أيضاً:

Senior Israeli Army Officials Raise Doubts Over Effectiveness of Gaza Operation, *Haaretz*, 21/5/2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-senior-israeli-army-officials-raise-doubts-over-effectiveness-of-gaza-operation-1.9831508>

22 4 آلاف و360 قذيفة أُطلقت باتجاه إسرائيل خلال العدوان على غزة، عرب 48، 2021/5/22.

23 رئيس تحرير هآرتس: هذه أفضل وأعمق عملية عسكرية تشن على غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/19؛ وانظر أيضاً:

This Is Israel's Most Failed and Pointless Gaza Operation Ever. It Must End Now, *Haaretz*, 18/5/2021, <https://www.haaretz.com/israel-news/.premium.HIGHLIGHT-this-is-israel-s-most-failed-and-pointless-gaza-operation-ever-it-must-end-now-1.9819484>

24 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/28، انظر: <https://www.palinfo.com/291885>

25 القدس العربي، 2021/5/24؛ وانظر أيضاً:

*The New York Times*, 23/5/2021, <https://www.nytimes.com/2021/05/23/opinion/israel-hamas-biden.html>

26 بالصور "القسام" تنشر معلومات حول أسلحتها التي دخلت الخدمة لأول مرة، فلسطين أون لاين، 2021/5/25.

27 قائد فيلق القدس بالحرس الثوري الإيراني: "أطلقنا" آلاف الصواريخ على إسرائيل في الحرب الأخيرة، موقع إيران

اينترنشنال، 2021/5/29، انظر: <https://old.iranintl.com>

28 شهداء قطاع غزة، 2021، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني - وفا، انظر:

[http://info.wafa.ps/ar\\_page.aspx?id=j9Si4Za27932047044aj9Si4Z](http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=j9Si4Za27932047044aj9Si4Z)

29 حماس: المقاومة أمل الأمة بتحرير فلسطين وطرده الاحتلال، وكالة الأناضول، 2021/5/30.

30 قدس برس، 2021/5/30، انظر: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=69395>

31 القدس، 2021/5/25.

32 إسرائيل تعتقل 2400 فلسطيني في موجة التصعيد الجارية، وكالة الأناضول، 2021/5/24.

33 العدوان الإسرائيلي على غزة.. تدمير 18,600 وحدة سكنية وأكثر من 120 ألف نازح، موقع التلفزيون العربي، 2021/5/20،

انظر: <https://www.alaraby.com>

34 المركز الفلسطيني للإعلام، 2021/5/24، انظر: <https://www.palinfo.com/291732>

35 للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك باللغة العربية، وباللغة الإنجليزية.

36 المرجع نفسه.

37 القدس، 2021/5/26.

38 2.1 مليار دولار خسائر أولية لاقتصاد إسرائيل جراء حرب غزة، وكالة الأناضول، 2021/5/21.

39 The Times of Israel, 24/5/2021, <https://www.timesofisrael.com/israeli-firms-suffer-369-million-in-damages-from-gaza-conflict/>

وانظر أيضاً: إسرائيل.. 368 مليون دولار خسائر الشركات في الحرب على غزة، الجزيرة.نت، 2021/5/25.

40 500 كيلومتر تحت الأرض.. تعرّف على مدينة المقاومة بغزة واستراتيجية "حزام النار" الإسرائيلية لاستهدافها،

الجزيرة.نت، 2021/5/22.

41 الشرق الأوسط، 2021/8/14.

42 ضباط إسرائيليون يقرون بفشل خطة القضاء على أنفاق حماس خلال المواجهة الأخيرة بغزة، الجزيرة.نت، 2021/10/2.

43 الشرق الأوسط، 2021/12/8؛ وانظر أيضاً:

The Times of Israel, 7/12/2021.

44 الاحتلال ينجح عائق غزة وشكوك حول نجاعته، عربي 21، 2021/12/8؛ وانظر أيضاً: بعد بناء "جدار غزة" الحديدي:

إسرائيل تتحوّل إلى "رائدة" في مجال صناعة الجدران العازلة!، مركز مدار، 2022/1/3.

45 الشرق الأوسط، 2021/12/8؛ وانظر أيضاً:

The Times of Israel, 7/12/2021.

- 46 مركز القدس يصدر إحصائيته لعام 2020.. 48 شهيداً و3,648 أسيراً.. و29 ألف مستوطن اقتحموا الأقصى.. و4,672 انتهاكاً استهدف الفلسطينيين، موقع مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2021/1/1، انظر: <https://alqudscenter.info>
- 47 تقرير مركز القدس السنوي الشامل – المقاومة والاحتلال في العام 2021، مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2022/1/1.
- ملاحظة: جاء في التقرير أن 366 فلسطينياً استشهدوا خلال سنة 2021؛ من بينهم لبناني على الحدود اللبنانية الفلسطينية، خلال العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، في أيار/ مايو.
- 48 للمزيد انظر: تقرير حماية المدنيين: 7-20 كانون الأول/ ديسمبر 2021، أوتشا، 2021/12/27، انظر: <https://www.ochaopt.org/ar/poc/protection-civilians-report-7-20-december-2021>
- 49 للمزيد يمكن مراجعة التقارير الشهرية لجهاز الشاباك.
- 50 وكالة وفا، 2021/11/19، نقلاً عن الحملة الوطنية لاسترداد جثامين الشهداء، انظر: <http://wafa.ps/Pages/Details/36511>
- 51 للمزيد انظر: هدم المنشآت: عمليات الهدم كوسيلة للعقاب، موقع منظمة بتسيلم – مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، انظر: <https://statistics.btselem.org/ar/demolitions/demolition-as-punishment?tab=overview&demoScopeSensor=%22false%22&demoScopeSensor=%22false%22>
- 52 بالنسبة للقتلى والجرحى الإسرائيليين خلال الفترة 2017-2021، انظر التقارير الشهرية لجهاز الشاباك. أما بالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنة 2017، انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2018/1/2.
- وبالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2018-2019، انظر: صفحة مركز عبد الله الحوراني للدراسات والتوثيق/ م.ت.ف، فيسبوك، 2019/3/7؛ ومركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2019/12/2.
- وبالنسبة للشهداء والجرحى الفلسطينيين لسنتي 2020 و2021، انظر مركز القدس لدراسات الشأن الإسرائيلي والفلسطيني، 2021/1/1 و2022/1/1؛ وأوتشا، 2021/12/27.
- 53 موقع مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2022/1/5، انظر: <https://www.asrapal.net/?p=23668>
- 54 مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2020/12/30، انظر: <https://www.asrapal.net/?p=23216>
- 55 المرجع نفسه.
- 56 وكالة وفا، 2022/1/1، انظر: <https://wafa.ps/Pages/Details/38895>
- 57 مركز أسرى فلسطين للدراسات، 2022/1/5.
- 58 تقارير مركز أسرى فلسطين للدراسات، انظر: <https://www.asrapal.net/?cat=2>
- 59 قوانين إسرائيلية جديدة لقمع الأسرى والتتكيل بفلسطيني 48، الجزيرة.نت، 2021/12/14؛ وانظر أيضاً: وكالة وفا، 2021/12/28، في: <https://www.wafa.ps/Pages/Details/38680>
- 60 موقع قناة العربية، 2021/9/6، انظر: <https://www.alarabiya.net>؛ والجزيرة.نت، 2021/9/19.
- 61 إحصائيات الأسرى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية، كانون الثاني/ يناير للسنوات 2018-2020، وكانون الأول/ ديسمبر لسنتي 2020-2021، موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، انظر: <http://www.addameer.org/ar/statistics>
- 62 المرجع نفسه.
- 63 المرجع نفسه.
- 64 للمزيد انظر: وكالة وفا، 2020/11/6، في: <http://www.wafa.ps/Pages/Details/12160>؛ و”الأمعاء الخاوية”.. السلاح الأمضى للأسرى الفلسطينيين (تقرير)، وكالة الأناضول، 2021/7/13؛ والأسير الغضنفر أبو عطوان ”ينتصر”.. كيف انتهت معركة ”الأمعاء الخاوية“؟، موقع التلفزيون العربي، 2021/7/8؛ وقدس برس، 2021/11/11، في: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=73196>؛ والأيام، رام الله، 2021/11/23؛ والأسير لؤي الأشقر يعلق إضرابه عن الطعام بعد اتفاق يقضي بتحديد سقف اعتقاله الإداري، شبكة قدس الإخبارية، 2021/11/28، انظر: <https://qudsn.net/post/188403>؛ والعربي الجديد، 2021/11/29.



- 65 الاحتلال قرر الافراج عنه.. الأسير أبو هوش ينتصر في معركة الأمعاء الخاوية، الجزيرة.نت، 2022/1/4.
- 66 الحركة الأسيرة تبدأ يوم الجمعة القادم برنامجاً تصعيدياً في كافة المعتقلات، موقع هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2021/9/12، انظر: cda.gov.ps؛ والأيام، رام الله، 2021/9/14؛ وموقع التلفزيون العربي، 2021/10/13؛ وقدم برس، 2021/12/26، انظر: <http://www.qudspress.com/index.php?page=show&id=74325>
- 67 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي 2020"، 2021/6/24؛ وكما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة المعابر في قطاع غزة، موقع المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- 68 غزّة: نظرة من الداخل، موقع "جيشاه-مسلك" - مركز للدفاع عن حرّية الحركة، 2021/9/1، انظر: <https://features.gisha.org>
- 69 المرجع نفسه.
- 70 المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "التقرير السنوي 2020"، 2021/6/24؛ وكما يمكن مراجعة التقارير الشهرية لحالة المعابر في قطاع غزة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.
- 71 المرجع نفسه.
- 72 المرجع نفسه.
- 73 المرجع نفسه.
- 74 ما هي أبرز محاور خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط؟، فرانس 24، 2020/1/29.
- 75 "Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People," White House, January 2020.
- 76 السلطة على استعداد لعقد لقاء مع إسرائيل في موسكو، عرب 48، 2020/6/1.
- 77 عباس لميركل: مستعدون لمفاوضات برعاية "الرباعية الدولية"، وكالة الأناضول، 2020/7/6.
- 78 عباس يجدد دعوته الأمم المتحدة للبدء بترتيبات عقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات، **العربي الجديد**، 2020/12/1.
- 79 عباس يهدد بإلغاء الاتفاقات مع أمريكا وإسرائيل حال ضمّ أجزاء من الضفة.. تحذيرات من عودة "داعش" في العراق، موقع وكالة سبوتنيك عربي، 2020/4/23، انظر: <https://arabic.sputniknews.com>
- 80 The Times of Israel, 29/12/2021, <https://www.timesofisrael.com/gantz-right-wing-coalition-partners-assail-him-for-hosting-pa-chief-abbas/>; and *Israel Hayom* newspaper, 29/12/2021, <https://www.israelhayom.com/2021/12/29/gantz-defends-decision-to-host-abbas-cites-duty-to-avoid-violence/>
- 81 السلطة الفلسطينية تسلم هادي عمرو وثيقة إجراءات بناء الثقة، **الحدث**، 2021/7/14.
- 82 السلطة الفلسطينية تعيد العلاقات مع إسرائيل بشكل مفاجئ والفصائل تعتبر القرار "مكافأة لمعسكر التطبيع"، **القدس العربي**، 2020/11/17.
- 83 إسرائيل تدرس إجراءات لدعم اقتصاد "السلطة" واستقرارها، **الشرق الأوسط**، 2021/7/18.
- 84 بعد شاكيد... لا يبيد يرفض لقاء "أبو مازن"، **الأخبار**، 2021/10/7، انظر: <https://al-akhbar.com/Palestine/319632>
- 85 لقاء صحفياً للاطلاع والاستشراف على الإجراءات والانتهاكات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة من التوسع الاستيطاني، موقع معهد الأبحاث التطبيقية - القدس (أريج)، 2022/1/22، انظر: [https://www.arij.org/ar/latest-ar/press\\_conf\\_arij\\_2021](https://www.arij.org/ar/latest-ar/press_conf_arij_2021)



# The Palestine Strategic Report 2020-2021

## التقرير الاستراتيجي اللسطيني 2021-2020



### هذا التقرير

يسر مركز الزيتونة أن يقدم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنتي 2020-2021 الذي يصدر للمرة الثانية عشر على التوالي. وهو تقرير يستعرض بشكل علمي وموضوعي وشامل تطورات القضية الفلسطينية، في مختلف جوانبها، ويحاول تقديم آخر المعلومات والإحصاءات المحدثة الدقيقة حتى نهاية سنة 2021، في إطار قراءة تحليلية واستشراف مستقبلي.

شارك في إعداد هذا التقرير خمسة عشر من الأساتذة والباحثين المتخصصين، وهو يعالج في ثمانية فصول الوضع الفلسطيني الداخلي، والمؤشرات السكانية والاقتصادية الفلسطينية، ويسلط الضوء على أوضاع القدس والمقدسات، ومسارات الاستيطان وعدوان والمقاومة والتسوية السلمية، ويدرس المشهد الإسرائيلي سياسياً وسكانياً واقتصادياً وعسكرياً، كما يناقش العلاقات الفلسطينية العربية والإسلامية والدولية.

لقد أخذ هذا التقرير موقعه المتميز كمرجع أساسي من مراجع الدراسات الفلسطينية، لا غنى عنه لكل المهتمين بالشأن الفلسطيني. ويأمل مركز الزيتونة أن يكون هذا التقرير إضافة نوعية جادة في ميدان الدراسات الفلسطينية.

أ. د. محسن محمد صالح

ISBN 978-614-494-024-2



9 786144 940242



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب. 14-5034 بيروت - لبنان

تلفون: +961 1 803 644 | لتفاكس: +961 1 803 643

info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net

